

الجامعة رسالة لا مؤسسة

- ١ - الجامعات وتحديات العولمة .
- ٢ - الجامعة وسيناريو المستقبل .
- ٣ - مناهج جديدة للألفية الثالثة .
- ٤ - خطة مستقبلية للتطوير .

obeikandi.com

١- الجامعات وتحديات العولمة :

انطلاقاً من حرصنا على إطلاع المهتمين والمهمومين والباحثين والدارسين على المستجدات والتجارب التربوية والتعليمية الحديثة تلقى المسؤولية المهنية ، علينا أن نقدم إضاءات تربوية تعليمية ، تسعى إلى الوقوف على تجارب الآخرين ، وتقديم مستخلصات عن أهم دروسها ونواتجها ؛ لفتح آفاق الحوار التربوي بين المهتمين والمختصين على حد سواء لممارسة النقد الإيجابي ، وكشف مكامن القصور والعنف في المشهد التربوي التعليمي الراهن ؛ من أجل غد أفضل نتحسب فيه الصعوبات والتحديات بعيداً عن جلد الذات ، بل ينطوى على قدرتنا على النهوض من عثراتنا ونتجاوز أزمتنا ، ونستشرق آفاق مستقبل أفضل مؤمنين بالقوى الكامنة في الشخصية العربية وما تختزنه من طاقات وإمكانات لا حدود لها ، تدفع حركتنا وتطلعاتنا وقدرتنا على الفعل والإنجاز دون حدود قصوى ودون ثقة مفرطة ، بل في إطار من المرونة والحيوية والمراجعة والتصحيح ، والقدرة على مواكبة المتغيرات العصرية مع التنبؤ بالمستقبل مشاركين بفاعلية في مسيرة العولمة ، والإفادة من نواتج ثورة تكنولوجيا المعلومات .

إننا نقدم هذه المقترحات التربوية والتعليمية ، باعتبارها مرتكزات يتم الانطلاق منها نحو إدارة حوار قومي حول التحديات الأساسية التي تعترض مسيرة التعليم خلال السنوات القادمة لتفعيل أهدافنا الوطنية وطموحاتنا القومية لتشكيل وهندسة وتصنيع إنسان للألفية الثالثة . وأول هذه التحديات قضية العولمة بما تفرضه من تحديات ، وما تنطوي عليه من متغيرات وفوائد جمة لأولئك الذين يحسنون التعامل معها والتهيؤ لها، وما تؤدي إليه من التدنى والتعاقد الكوني ؛ الأمر الذي يجعل المؤسسات التعليمية

من مدارس وجامعات تخضع لمعايير كونية واحدة ، يكون فيها النجاح والتفوق رهنا بمرونة تلك المؤسسات التعليمية وقدرتها على التعامل مع المستجدات العالمية ومنجزات العصر ، وامتلاكها لأدوات المراجعة والتطوير وآليات تحسين القدرة التنافسية .

وثانى هذه التحديات أنه من منطلق هذا التقارب الكونى تأتى أهمية ما يطلق عليه المعرفة أو محو الأمية الكونية ؛ ذلك أنه دون امتلاك القدرة على معرفة الآخر والتواصل معه ، لن تستطيع مؤسساتنا التعليمية الجامعية وما دون الجامعية أن تستفيد من النواحي الإيجابية فى النمو المطرد لظاهرة العولمة أو من التقدم الهائل الذى حققته ثورة تكنولوجيا المعلومات .. فتصبح عاجزة عن الإلمام بما يحيط بها من متغيرات متلاحقة ، ناهيك عن أن يكون باستطاعتها التعبير عن نفسها والتواصل مع الآخر بشكل واضح ومباشر ، وضمن هذا السياق تأتى ضرورة إتقان الطلاب المصريين للغة الإنجليزية باعتبارها اللغة العالمية ، حيث إنها إحدى المطلوبات الأساسية للحصول على المعلومات وتحصيل المعرفة الكونية ، كما أنها الأداة الرئيسة للتعبير عن الذات والمشاركة فى مسيرة العولمة ، والاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والبحث العلمى الذى يتقدم بخطى عملاقة ؛ خصوصا فى مجالات العلوم البيئية والهندسة الوراثية .. ناهيك عن استخدام الشبكة العنكبوتية الإنترنت ، باعتبار اللغة الإنجليزية اللغة العالمية وشفرة الدخول إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والحصول على المعلومات الكونية .

وثالث هذه التحديات يرتبط بسابقه بصورة واضحة سواء من حيث الأسباب وبدائل الحلول .. فقد أدى أسلوب الإدارة العتيق الذى يستند إلى قيادات تعليمية تفتقد الرؤية والروى وسيناريوهات التطوير والتحديث المستقبلى للمدرسة والكلية الجامعية على حد سواء إلى تعطيل الطاقات وغياب روح المبادرة الفردية وقمع التميز والرغبة فى المخاطرة باقتحام المجهول والخوض فى طرائق غير مألوقة ؛ ولأن ذلك الأسلوب الإدارى البيروقراطى يعتمد على انسياب القرارات فى مسار واحد من أعلى إلى أسفل، وهيمنة الجماعة على الفرد ؛ الأمر الذى يؤدى إلى تضائل نصيب عضو هيئة

التدريس من فرص تحقيق الذات والتفوق وإظهار النبوغ الفردى ، كما يقلص من دور القطاع الخاص فى دعم التعليم والبحث العلمى فى المؤسسات التعليمية .

إن انتقاء قيادة المؤسسة التعليمية مدرسة كانت أو كلية جامعية فى ضوء الوعى بمسيرة تطوير التعليم المتنامية ، والمشاركة الفاعلية التى أهلته لجوائز الدولة والكفاءة التى شهد بها وزراء التعليم على مر السنين ، والعمل النشط داخل المؤسسة التعليمية وخارجها .. كل هذا يجعل من عميد المؤسسة التعليمية قيادة قادرة على التحديث والتطوير والإسهام الواضح فى بناء العلاقات السوية ، وتسليم الوعى التعليمى لدى أعضاء هيئات التدريس بل والطلاب معا حيث يعزز الشعور بالانتماء ، وتعميق روح العمل التعاونى الفريقى ، وإفساح الطريق للموهبة والإبداع وروح المبادرة والاستعداد للمشاركة ، وتحمل تبعات الحوار الإيجابى من أجل الارتقاء بمستويات الأداء ، وتقبل النقد الموضوعى ، وتبنى النقد الذاتى .

إن التحدى الرابع والأهم الذى يستوجب الالتفات إليه هو تعزيز سلطة الفرد ونصيبه من المشاركة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات ، ومن ثم زيادة قدرته على التفوق والإنجاز . وتأتى عملية تعزيز سلطة الفرد مصاحبة ومبررة فى آن للاثبات السائد عالميا لدعم القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، وتقليص سلطة الدولة لحساب مؤسسات المجتمع المدنى وجماعات الضغط من المتميزين .. إنه شريان حيوى يضح مصادر جديدة للتمويل تدعم من كفاءة المؤسسة التعليمية وتأمين أهدافها ، هذا مع الاعتراف بالسيادة لوزارة التعليم توجيهها ومتابعة وتقويمها .

ولكى يستطيع مجتمع المؤسسة التعليمية أن يبيت هذه الصفات وينميها .. فإنه يحتاج إلى وجود منظومة متكاملة من السلوك والقيم الأخلاقية التى تحتفى بالتفرد وتطلق العنان للتميز والتفوق ، مع تقديرهم بطريقة أكثر إنصافا حيث إن أرواحهم المغامرة وفاعليتهم هى التى ستبنى المستقبل . وهنا علينا أن نودع فكرة المخرجات أو النتائج المتساوية ؛ لندخل إلى مؤسساتنا التعليمية مفهوما جديدا للعدل والإنصاف ، وهو المفهوم الذى يقدر المهارة فى الأداء ويقوم إمكانات التطور والنمو ، ويقبل الاختلافات والتباينات فى القدرات والمواهب الفردية على أنها حقيقة مسلم بها .

إن الجامعات ومعاهد التعليم العالى لى تقوم بتنمية موارد بشرية قادرة على التفوق فى عملها ، وتقديم مستوى أداء متميز عالميا .. فإنه من الضروري أن تعمل الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالى على تحسين قدراتها التنافسية دوليا .

يجب أن يجرى إنشاء وإدارة تلك المؤسسات الجامعية بأكبر قدر ممكن من الحرية ، وكذلك أن تتم تهيئة بيئة تنافسية بما فى ذلك جعل المؤسسات التربوية والبحثية متعددة الجنسيات ، وتقويم الأداء الجامعى من حيث التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع المحلى وتنمية البيئة لكل كلية جامعية على حدة ، وتسويق أنشطة الجامعات وخبرات أساتذتها ومراكزها العلمية ، والتوظيف النشط لأعضاء هيئات التدريس لخدمة المؤسسات الإنتاجية والخدمية بمقابل ماذى مجز ، والتوسع فى إنشاء الأقسام العلمية فى كليات الجامعة ، بما يتفق ومطالب سوق العمل المتغيرة على المستويات الداخلية والخارجية ، واتخاذ المزيد من الإجراءات التى تهدف إلى تحسين الأداء التربوى والقيى وتعزيز المهارات والقدرات المهنية ، بعد تحديث توصيف المهن فى إطار منتج جامعى متطور يتفق مع الأوضاع القائمة والقادمة .

إن السعى نحو انفتاح الجامعات على سوق التعليم الجامعى والبحث العلمى يتطلب تنشيط عقد الاتفاقيات بين الجامعات القومية ومثيلاتها فى مصر ؛ خاصة فى ميدان الدراسات العليا ، الأمر الذى يتطلب آليات جذب وتبسيط الإجراءات على كافة المستويات لى سرعة تسكين الطلاب العرب فى الجامعات المصرية وفتح أبواب الانتساب الموجه على مصراعيه أمام هؤلاء المنشغلين بوظائفهم ولديهم الرغبة فى استكمال دراساتهم الجامعية أو العالية ؛ خاصة وأن جامعاتنا مترعة بالخبرات والكفاءات الرفيعة من أعضاء هيئة التدريس على مستوى التعليم والبحث العلمى على حد سواء .

إن التقدم المطرد للعلوم وثورة تكنولوجيا المعلومات تفرض علينا تحقيق مستوى تميز للتعليم الجامعى والبحث الجامعى ، يصل بنا إلى المستوى العالمى وهذا الأمر يستوجب العناية بإتقان تكنولوجيا المعلومات ، وإتقان آليات الحصول على المعلومات الكونية مع المحافظة على القيم الإنسانية والربحية معا ، ودراسة مختلف اللغات الحية فى توازن لطلاب الجامعة ، والسعى نحو تبادل أساتذة الجامعات المتميزين بين جامعاتنا والجامعات الأخرى ، ورعاية البحوث التطبيقية الجماعية

مشاركة بين خبراء الجامعات والممارسين الميدانيين في المؤسسات الإنتاجية ، وأن تتحول الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى إلى واقع وحياة بفكر جديد لأسانذة الجامعات وقيادتها المخلصة .

لقد جاء إنشاء جامعات خاصة فى إطار مسيرة تطوير منظومة التعليم العالى المتنامية لتكون رافدا إضافيا لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى ، ولتخلق نوعا من التنافس من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمى ، وحتى تخفف العبء على المؤسسات الجامعية الحكومية ، وحتى تتيح فرصا متزايدة للتعليم الجامعى والعالى داخل الوطن ، لترتفع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعى من ١٩,٧ ٪ إلى ٢٨ ٪ .

وقد قابلنا القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة بعدم الاستحسان .. أفليست هذه الجامعات الخاصة اختراقا لتكافؤ الفرص فى التعليم القائم على أساس القدرات العقلية وإمكانات التحصيل المعرفى ، بل على أساس القدرات المالية وإمكانات دفع المصروفات وغيرها من تكلفة التعليم الجامعى ؟ ثم ما تلك التخصصات الجديدة التى تتناولها مناهج وبرامج تلك الجامعات الخاصة ولا يوجد منها مقررات مناظرة وأسانذة متخصصون فى جامعاتنا الحكومية الاثنى عشرة ؟ ثم إلى متى ستظل كل مجموعة أو جماعة أو فئة أو شريحة اجتماعية فى مصرنا المحروسة تبحث وتتحايل أحيانا عن حلول فئوية لمشكلات مجتمعية عامة ، وتتشدد بذلك خلاصا لذاتها دون الاهتمام بالحلول الجذرية العامة ؟ لأن هذه المؤسسات الخاصة تمثل حلا للكسالى وأنصاف المتعلمين من أبناء وبنات الأثرياء الذين يريدون أن يضمّنوا لأبنائهم تعليما جامعيًا ، بل الحصول على شهادات جامعية تفتح لهم فرص المكانة والقيادة التى يوفرها لهم أقاربهم من أصحاب الأصوات العالية والنفوذ والثروة .

إن تسمية هذه المؤسسات التعليمية بالجامعة تسمية لا تتفق ومقاييسنا العلمية الدولية ، التى تتخذها منظمة اليونسكو لتصنيف مؤسسات التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية .. فمن حيث البنية لا تسمى جامعة إلا إذا تكونت من كليات ومراكز علمية رئيسة متنوعة . والأهم من ذلك أنها لا تسمى جامعة إلا إذا قامت فى عالمنا المعاصر بثلاث وظائف مقترنة بعضها ببعض اقترانا عضويا . وتلك الوظائف الثلاث ، هى : التدريس ، والبحث العلمى الجامعى ، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة . والوظيفتان الأولى والثانية ارتبطتا بقيام الجامعات منذ أقدم العصور ؛ حيث تغذى كل منهما الأخرى ، واستحدثت الوظيفة الثالثة باعتبارها جزءا من بنية الجامعة ووظيفتها فى

السنوات الأخيرة . ولما كانت تلك المؤسسات التعليمية تقتصر على القيام بوظيفة التدريس دون سواها .. فإنها فى حاجة ماسة إلى سرعة موازنة أوضاعها حتى تصبح جامعات خاصة .

وإذا كان الخلاف فى الرأى يوسع قاعدة المودة ، فما نريده من تلك الجامعات الخاصة هو حسن إعداد رأس المال البشرى لاختراق مشكلات التنمية المطردة ، ولمواجهة تحديات المستقبل .. نريد من تلك الجامعات أن تضع نفسها موضع المنافسة مع الجامعات الحكومية ، من حيث : ثراء البيئة التعليمية ، و ثراء المكتبة الجامعية والأنشطة الطلابية والتقنيات الحديثة ، والسعة نحو استخدام أساتذة مرموقين مصرياً وعربياً ودولياً ، وتوظيف أنشطة التعليم والتعلم الذاتى الحديثة وأساليب التقويم التى تتسم بالشمول والتنوع والاستمرارية ، واستقطاب أوائل الثانوية العامة من الطلاب الفائقين لتحقيق المنافسة والحوار بين الطلاب ، والاهتمام بالتطبيقات الميدانية فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية والتدريب العملى داخل مصر وخارجها ، واستزراع الخبرات التعليمية الجديدة؛ خاصة وأن قيادة التعليم رفعت شعاراً أن الجامعات الخاصة وجدت لتبقى ، كما أنها ساندتها باعتبارها تجربة جديدة وبهدف تشجيع الرأس المال الوطنى فى المشاركة الفاعلة والاستثمار المحسوب فى التعليم لتحقيق التنمية البشرية ، بعيداً عن الاستثمار المادى والقيم الربحية التى تحقق المصلحة الخاصة .

ولعل الدافع إلى هذا الموقف أنه رغم كل الجهود المبذولة لتحسين الكفاءات والدراسات والمهارات البشرية .. فإن موقع مصر فى تصنيف القوى البشرية كما ونوعاً لا يزال دون مستوى الطموح الواجب والضرورى ، حتى يكون الإنسان المصرى أكثر اقتداراً وكفاءة على الفعل والتعامل مع مطالب القرن الحادى والعشرين . ومن ثم .. فإن التحدى فى جميع الحالات يتجه نحو ضرورة إتاحة المزيد من فرص التعليم الجامعى والعالى ، مع الحاجة الملحة إلى تجديده وتوسيعه وتنويع مجالاته العلمية والبحثية وإنشاء أنماط جديدة كالتعلم من بعد ؛ من أجل المشاركة الفعالة فى إعداد الأفراد وتمكينهم من التفاعل الجيد مع المتطلبات العالمية لزيادة الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل ، وتنوع مهاراتها العالية مع التغيير المتلاحق فى مطالب سوق العمل المتغيرة .

ومن المعترف به اليوم على نطاق واسع أن التنمية والتحديد فى جميع قطاعات المجتمع اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى مدى توافر مؤسسات جديدة للتعليم

الجامعى والعالى ومراكز بحثية ، وإلى درجة ارتباطها بمواقع الإنتاج والتطبيق التكنولوجى . ومن ثم تبدو أهمية التشجيع على تنمية المهارات الأساسية التعليمية والعلمية والتكنولوجية فى المجتمع المصرى من جهة وتنمية الموارد البشرية المرتبطة بها من الجهة الأخرى .. فنحن فى حاجة لإرساء نهضة قوامها العلم والإبداع فى المجالات التنموية المختلفة ، وتجديد أساليب التفكير ؛ بحيث لا تتوقف عند مجرد عمليات النسخ والمنسوخ لعلوم الآخرين ، بل تتطلق هذه الأساليب نحو تجديد المنهجيات الحاكمة لتحقيق الاستيعاب الأفضل لمنجزات العالم المتقدم فى مجال العلوم والتكنولوجيا ؛ تمهيدا لإنتاجه بعقولنا وفى مختبراتنا وداخل مدرجات وقاعات ومعامل ومكتبات جامعاتنا .

إن من أهم تحديات ظاهرة العولمة تنمية البشر كأفراد متعاونين وموهوبين ومبتكرين ؛ فالثروة البشرية هى عماد التنمية وغايتها ، كما هى وسيلتها والمحركة لبرامجها إذا ما توافرت لها مستويات التحدى توافر أنظمة تعليمية متطورة ومزودة بأنشطة ومناهج قومية ، تتيح فرص تنمية الشخصية الوطنية ، وتمكنها من التعبير عن الاختيارات والرفض والشكوى كبيئة ديمقراطية أولى يحتك بها الطلاب وتصبح فى هذه الأنظمة التعليمية أولوية قومية على جميع المستويات فى المدارس والجامعات والتعليم العالى على حد سواء .

إن من الانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة مولد الجامعات الخاصة ؛ فهى ترجمة واضحة لخصخصة التعليم استجابة لعدم وفاء الحكومة بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم الجامعى والعالى ، وتقلص مسؤولياتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل من أشكال خصخصة التعليم ما يلى :

- ظهور المدارس والجامعات الخاصة ، وانتشارها بسرعة كبيرة تحت تمويل جمعيات أو مجموعات من الأثرياء أو الشركات الخاصة وبإشراف بسيط من الدولة.
- تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم ، أو جزء منها فى صورة رسوم وضرائب .
- تطبيق نمط من الخصخصة من داخل التعليم الحكومى على شكل نوعية جديدة أو أقسام جديدة تدرس بلغات أجنبية داخل كليات جامعية متميزة تتلقى نفقاتها من الحكومة .. إلا أنها لا تفتح أبوابها إلا لنوعية خاصة من الطلاب فى مقابل رسوم

دراسية ، وتعمل هذه الظاهرة على تحيز تخصيص الموارد العامة لصالح الفئات العليا فى المجتمع .

- تطبيق نظام القروض الطلابية ؛ بحيث يقوم أحد البنوك بإقراض الطالب تكلفة دراسته ، ثم يقوم باستردادها فيما بعد التخرج مع فائدة محدودة ، ويتم استرداد هذا القرض فى صورة أقساط أو دفعة واحدة .

إن أشكال خصخصة التعليم المتسارعة فى النمو تؤثر سلبا على التعليم من حيث نوعية المنتج التعليمى ، كما أنها تركز التفاوت وتعمق الفجوات بين المتخرجين فى تلك الجامعات الخاصة ونظرائهم فى الجامعات الحكومية ، حيث تدهور برامج الإعداد وأساليب التقويم والاعتماد على أعضاء هيئة تدريس ، دون المستوى المطلوب وتكريس فكرة التعليم للامتحانات، وليس لسوق العمل أو للمواطنة وعصر المعلومات، وعدم الوعى بأهمية الرصيد المعرفى القومى كمعيار لتقدم الدولة ونجاح برامجها التنموية ؛ ذلك أن الجامعات الخاصة تتخلى عن معيار الجودة نظرا لاضطراب بيئة التعلم من حيث كونها مؤسسة عاملة تخضع لما يخضع له سوق العمل عامة من قوانين الجدوى والربحية والتنافسية ، ومن ثم .. فإنها تتخلى عن وظيفتها الأساسية والثقافية المعهودة بنقد التراث ورعاية القيم العربية الأصيلة ، وإعلاء قيمة اللغة العربية بين طلابها وأعضاء هيئات التدريس بها .

وعليه .. فنحن فى حاجة إلى جامعات خاصة تحقق المواجهة الناجعة لتحديات العولمة ، والتفاعل الإيجابى مع متغيراتها بإعادة ترتيب القوى المجتمعية والعمل والتنفيذ بكفاءة من خلال أنظمة تعليمية جديدة مرنة ومتطورة تساعد فى إحداث التنمية البشرية ، وتشكل نوعية من البشر متميزة ، تكون بمثابة الكتلة الحرجة فى دفع برامج التحديث والتجديد والتنمية والتقدم ، وتطويع مسارات التغير والتمويل الحضارى من أجل مستقبل أفضل .

٢ - الجامعة وسيناريو المستقبل :

الجامعة فى رسالتها الأصيلة مستودع للمعرفة والخبرة .. هى منتجة لها وناقلة وموزعة لمحتوياتها ، وهى مطورة ومجددة لرصيدها ، وموظفة لثمراتها فيما ينفع الناس . كما أن الجامعة فى تحولاتها وتصاريحها السائدة التى تولدت من تراكم تاريخى

فى الفكر والتقاليد - تجسد فى وقائع مؤسسية من قوانين وممارسات - تمثل حاضنة للمستقبل بمختلف احتمالاته ، وتطلب التطوير والتغيير نحو كيان أكبر وأكثر فاعلية ، وبين ما ينبغى أن يتحقق والواقع المتحقق فى رسالة الجامعة بون شاسع ومساحات تتفاوت اتساعا بين الحين والآخر ، فى ضوء ما تعايشه وتتفاعل مع من متغيرات وأحداث سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية . فالجامعة وإن واصلت مهمتها فى تخريج آلاف من المؤهلين للعمل فى أجهزة الدولة والقطاع الخاص ، وفى الأعمال المهنية فى الأقطار العربية ، وقدمت زادا ضخما من البحوث والكتب التى لا تزال بعضها مراجع علمية رصينة ومصادر للتطوير والتثقيف .. إلا أن هذا الحصاد لم يكن دائما فى المستوى المتوقع من الجامعة .. قمة المنظومة التعليمية ، ومعقد الأمل فى تحديث المجتمع وتطويره .

وعليه .. فقد دأبت البحوث الجامعية واتجهت لاستكشاف العوامل والقوى والتيارات الداخلية والخارجية التى تشكل دورها القيادى فى صنع الأحداث ، والتأثير فى توجهات القرار والمسار الوطنى . وعليه أيضا اتجهت البحوث الجامعية فى استقصاء ما ترسب فى أحوال المؤسسة الراهنة من مخلفات الماضى فى أبعاد الحاضر استشرافا للمستقبل .

وامتدت البحوث الجامعية فى سياق تحد جديد فيما عرف بتيارات العولمة وعواصفها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وما ارتبط بها من الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية . ومن أجوائها تولدت مصطلحات النظام العالمى الجديد ، والقرية الكونية ، واقتصاد السوق ، وحرية التجارة ، والاستثمار ، والشركات المتعددة الجنسيات ، والعرض والطلب ، ونهاية التاريخ ، وصراع الحضارات ، وما بعد الحداثة ، والهوية الثقافية وغير ذلك من المفاهيم والنظريات والرؤى .

ومع هذه المعالم والأفكار ، تظهر قوى طاغية فى محيط العولمة أبرزها القيم التنافسية التى يحكمها استهداف الربح بكل وسيلة ، وفى طياته ينمو الفساد والعنف والجريمة والأنانية الفردية ، وتتغلب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة .. هذه التيارات العولمية المتلاطمة تنذر بالهيمنة الغربية للدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى فى الوقت ذاته مجسدة لاستقطاب مركزى لعالم الشمال فى مجموعة

الدول الصناعية الثمانية ، يواجه عالم الأطراف فى الجنوب من الدول النامية فى علاقات غير متكافئة وغير متكافلة، بل وغير إنسانية. وعليه.. فلم يعد السلاح أو القوة العسكرية أداة الغرب للسيطرة والاستغلال ، وإنما أصبح التعليم وأصبحت الجامعات ساحة للحرب ، حيث يستعر ويشتعل أدوار القوة من خلال الآليات والتكنولوجيا وتوظيفها فى إنتاج السلع والخدمات ؛ حيث تسود قيم الأقوى والأعنف فى مضمار المنافسة فى آفاق السوق العالمية . ويتم تأسيس المنافسة على مصادر العلم والتكنولوجيا وما تعلم أو تعلم . ولما كانت المعرفة قوة ، فلا مناص من التسليم بضرورة امتلاك هذه القوة ، والتخطيط السليم لاكتسابها وتمثلها وإنتاجها وتوظيفها فى مجالات التنمية الذاتية المستدامة ، التزاما بخصائص اقتصاد المعرفة ، وما يتطلب ذلك من تنمية بشرية ذات كفاءات عالمية مقتحمة ومبدعة .

إن خطاب القيادة التعليمية والسياسية رسم صورة مصر كما نريدها دولة عصرية متطورة ، تمثل رصيда لأمتها العربية ، وتؤدى دورا فاعلا وإيجابيا على الصعيد العالمى ، حيث ذكر أننا مصريون على أن تصبح مصر دولة عصرية حديثة ، تقوم على أساس الديمقراطية والحرية وتعزيز المشاركة الشعبية ، وتنهض على اقتصاد السوق الحرة التى يقوم فيها القطاع الخاص بمسؤولياته جنبا إلى جنب مع الحكومة ، وفى إطار يحقق العدالة الاجتماعية ، ويرعى محدودى الدخل ، ويضمن استفادة الجميع من عوائد التنمية .

وأكد أن منهج التعامل مع هذه التحديات تأتى على قمة أولوياته تطوير التعليم ، وأن يتم ذلك على ثلاثة محاور رئيسة : الأول تطوير مناهج التعليم بما يواكب المعايير الدولية ، والاهتمام بتدريب القائمين على العملية التعليمية وضمان مجارة التعليم بأنواعه المختلفة لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية ، والثانى توسيع مشاركة المجتمع فى العملية التعليمية ، من خلال تعزيز دوره فى الإدارة والإشراف تحت رقابة الدولة ، والثالث تطوير البنية الأساسية اللازمة للتعليم من خلال الاهتمام بالمدسة فنيا وتكنولوجيا بما يوفر البيئة الملائمة لتربية نشء المستقبل . وإنه لمن واجبنا أن ندرس فكر التربويين بعناية ؛ من أجل مستقبل أفضل عبر بوابة التعليم الجامعى والعالى .

وعليه .. فإنه من المسلم به فى سياق التغيرات السريعة والمتلاحقة فى آفاق الحياة حاضرا ومستقبلا ، أن تغدو عمليات التطوير والتجديد ضرورة ملحة لمختلف أنساق المجتمع الفكرية والمادية والتنظيمية والسياسية . ويقع تطوير المنظومة التعليمية فى قلب معظم هذه الأنساق ، سواء فى التفاعل بينها ، أو فى تفاعلها مع المتغيرات العالمية . وتشتد الحاجة إلى مداومة التقييم والتطوير لمؤسسة الجامعة تكييفا وتكيفيا ، مسايرة وقيادة لحركة المجتمع وطموحاته فى ضوء مجموعة متشابكة من الدواعى .

ويضاغف من الضرورات للتطوير الجامعى النمو المتزايد للطلب الفردى والأسرى عليه ، وتسارع التغيير فى مطالب التشغيل ومهاراته وتكنولوجياته ، فضلا عن ظهور نظريات ومفاهيم ومعارف علمية وفنية ، ووسائل جديدة للتعليم والتعلم ؛ مما لا بد أن تنعكس على أهداف التعليم الجامعى وبنيته ومناهجه وطرائق وأساليب التعليم والتعلم والتقويم فى قاعاته وفى خارجها .

إن من الأمور التى تتطلب المراجعة وإعادة النظر ، سيطرة المركزية وبيروقراطية الدولة على مجريات العمل الجامعى ؛ مما يحد من شعار استقلاليتها ، وتوافر مناخ الحرية الأكاديمية فى أداء مهماتها التدريسية والبحثية ، ومنها ما أدى إلى اختلال فى التوازن بين أعداد الملتحقين بالدراسات النظرية والدراسات العلمية التكنولوجية وتلك المشكلة صدرها التعليم ما قبل الجامعى إلى التعليم الجامعى ؛ حيث سمح لآلاف من طلاب المستوى الأول بالثانوية العامة القسم العلمى بأن يتم قبولهم بالمستوى الثانى للثانوية العامة القسم الأدبى .

كما أننا نلاحظ بوضوح أثر أيديولوجية الاقتصاد الحر بسوقه وشركاته فى الأعداد الهائلة من الطلاب الذين يلتحقون بكليات التجارة ، سواء فى شعبة المحاسبة أو شعبة إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو بكليات الإعلام . وهذا مؤشر على الاختيار نحو التوجه إلى العالم الخارجى وحاجاته ؛ حتى لو استدعى ذلك ضعف الاهتمام بمطالب التنمية الداخلية ، أو إلى استنزاف عقول خريجي جامعاتنا بإغراءات الهجرة إلى دول الشمال .

إن جامعات المستقبل تتطلب عقولا جديدة لقيادتها وإدارتها ، أو تغييرا فى الأفكار لا فى الأشخاص وهذا أمر يتعذر حدوثه ، وصولا إلى قرارات جريئة ومقتحمة ، تدرك

أهمية التغيير وآثاره القريبة والبعيدة ، وأهمية دور الجامعة من قبل مجتمعنا ، ومن جانب أساتذتها وقياداتها ، وهذا بدوره يتطلب حشدا لجهودهم ومواردهم كاف لخلق جامعة المستقبل .. جامعة تسهم فى بناء مجتمع ناهض بخصوصياته الثقافية ومطور ومدافع عن هويته الحضارية وقيمة القومية الإنسانية ، وينأى بجامعته عن أن تمتد إليه نزعات الربح، كما لو كانت مشروعا خاصا أو تطغى على تنظيماتها ومضامينها توجهات العولمة الرأسمالية فى تقييم رسالتها ونتائجها ، وليكن شعار تطويرها الحقيقى ، هو السعى نحو : ترسيخ ثقافة أصلية معاصرة متجددة مبدعة ، تسهم فى بناء مجتمع جديد ، يحقق آليات العدل الاجتماعى فى العلم والمعرفة، ويوفر اطراد النماء والاقتداء والثقة بالنفس لثروته البشرية ، صانعة التقدم والنماء والرخاء .

إن السؤال الجرى الذى يجب أن نوجهه إلى جامعاتنا الحكومية والأهلية على حد سواء ، هو : ماذا قدمت من مقترحات وبحوث لتحقيق التطوير الشامل والعصرى للتعليم العالى والجامعى تفعيلا لتوصيات المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠م ؟ وهلا عقدت جامعاتنا لقاءات شهرية حوارية بقصد مناقشة خمسة وعشرين مشروعات للتطوير ، تمثل الخطة الاستراتيجية المستقبلية لتحديث مصر ؛ بحيث يتم مناقشة كل مشروع منها فى عدد من اللقاءات المحددة سلفا مع أساتذة الجامعة وإدارييها وطلابها ورجال الأعمال ، أم من خلال أنشطة مراكزها البحثية وتعاونها مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدنى ؟ ومتى يصبح المعيار الرئيسى فى اختيار القيادات الجامعية امتلاك القدرات والرؤى لإحداث التطوير والتحديث ، والانشغال بالشأن العام ، والمشاركة الفاعلة فى مسيرة تطوير التعليم المتنامية بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى ؟ أفليس هذا المعيار كفيلا بتحويل الأقوال إلى أفعال ، والاستراتيجية المعلنة إلى واقع وحياة ؟

إن الأجدى للتعليم الجامعى ولدوره فى تنمية شاملة - بل للمجتمع بأكمله - مساندة رأى العام لما يبذل من جهود حثيثة لتطوير المنظومة الجامعية ، والنقد الإيجابى البناء لأدائها ، والإسهام فى اقتراح الحلول الرشيدة والممكنة . وهذا بطبيعة الحال لا يجدى دون نقد ذاتى صريح نمارسه للمنظومة التعليمية ، والسعى الجاد الدؤوب لتقويم سياساتها وأساليب تنفيذها ، مستندين فى ذلك إلى أن التعليم رؤية قومية،

وأن سياسته سياسة ديمقراطية ، وأنه لابد من الارتقاء بالتعليم العربى إلى مستوى العالمية ، وأن التطوير ينبع من أستاذ الجامعة ولا يفرض على أستاذ الجامعة ، كما تفرض علينا المسؤولية المهنية ، وعضوية المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا دعم مسيرة تطوير التعليم المتنامية من أجل تحديث مصر .

- إن الدراسات التربوية الحديثة ترفدنا بأهداف أكاديمية ومهنية لمؤسسة الجامعة تأخذها إلى مشارف المستقبل ، وهى :

- التوسع المطرد فى فرص التعليم الجامعى باعتباره من حقوق الطالب المؤهل للالتحاق به ، واعتبار الجامعة هى المسؤولة عن إعداد الكفاءات البشرية العالية نحو تأسيس مجتمع المعرفة .

- تمكين الطالب من التزود بالمعرفة من مختلف مصادرها المتاحة ، بما فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات ، دون الاقتصار على مصدر واحد فيما عرف بالكتاب الجامعى . ومن المفارقات المقبولة أن خطاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى يفعل فى مجمله خطاب أستاذ الجيل لطفى السيد؛ حيث قال: (نحن لا نعطيكم كتباً مقررّة ، فإن غرض التعليم الجامعى تنقيف العقل ، لا ملء الحافظة ، غرضه تنمية ملكة البحث العلمى ومعرفة أنماجه وأنماطه ، وتوسيع آفاق الإدراك) ناهيك عن اعتبار المكتبة مركز مصادر التعلم .

- تقترن عملية التعليم بتكوين مهارات التعلم الذاتى ، وتأكيد دور كل من المعلم والطالب فى ممارسة التعلم الذاتى ، كجزء لا يتجزأ من رسالة تكوين الطالب الجامعى .

- تنمية مختلف القدرات العقلية وأنماط التفكير العلمى بمختلف مناهجه ومناظيره ، واكتساب المهارات والتكنولوجية المرتبطة بتطبيق المعرفة النظرية .

- يعتبر الانشغال بالبحث العلمى من بين أهم واجبات الأستاذ الجامعى ، وهو واجب متصل لا ينقطع طوال حياته الجامعية . والحرية الأكاديمية فى إجراء البحوث ونشر نتائجها هى اللحن المميز لرسالة الجامعة . وتؤكد الدراسات الحديثة المقارنة ما يشيع من شعار فى الأوساط الجامعية الأمريكية من عبارتى : (انشر أو اخفئ) ، (ابتكر أو تبخر) .

- تمكين الطلاب من تنظيم وممارسة أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، من خلال تنظيمات اتحادات الطلاب وانتخاب قياداتها بنزاهة ؛ تدعيماً لتربيتهم الاستقلالية ؛ لأن التعليم الجامعي أساسه حرية التفكير والنقد على وجه الاستقلال ، لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال، وكذلك التربية الجامعية قوامها عندنا حرية العمل .
 - وأهم المعالم المعيارية عند وضع التصورات المستقبلية لرسالة الجامعة هي :
 - تكوين نظام تعليم جامعي مرن ومتكافئ وكفاء .
 - ضمان استقرار مصادر التمويل .
 - تأكيد التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعي .
 - مرونة أنظمة التعليم الجامعي والعالي .
 - تحديد المستويات التعليمية المرغوبة ، والأهداف التعليمية المأمولة.
 - الحصانة ضد الاستغلال السياسي .
 - فتح قنوات لتوثيق الصلات بين قطاع التعليم الجامعي وقطاعات المجتمع .
 - تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية .
- إن سيناريو الجامعة في المستقبل يتوقع حدوث طفرة في معدلات القيد في التعليم العالي ؛ نتيجة لزيادة الطلب الفردي والأسرى على التعليم لمواجهة معدلات النمو السكاني ، وما تقتضيه من زيادة في الأعداد المطلقة للفئة العمرية المقابلة للتعليم العالي (١٨-٢٣) ، ولزيادة تدفقات الطلاب خريجي الثانوية العامة والثانوية الفنية كنتائج متوقعة مع التطوير والتحسين والتوسع في التعليم الثانوى العام ، وسوف تظهر الطفرة في معدلات القيد في إطار ، بحيث يتوقع أن تصل إلى معدل ٣٥% في نهاية الخطة السابعة بعون الله عام ٢٠١٧ م .
- ومع هذه الطفرة في معدلات القيد ، سوف تقوم الدولة بالتوسع في إنشاء جامعات جديدة ، كما سوف تشهد هذه الفترة تأسيس جامعات خاصة جديدة بحيث تقام هذه الإنشاءات الحكومية والخاصة في مناطق جغرافية ومدن ، لا تقع في نطاق الجامعات الحالية ، كما قد تشهد عملية دمج لبعض الفروع والكليات الجامعية الحالية لتصبح نواة لجامعة جديدة ، وسوف تؤدي مواقع التطوير إلى تعزيز بعضها البعض لتتكامل ، وتتألف في طاقة متعاظمة من التغير الأساسى الدافع للتطوير والتقدم فى المنظومة الجامعية بنية ومضمونا وبشرا .

وسوف يدعم هذا النمو ما يتوقع من استمرار بدايات النمو الاقتصادى ، وتوقع زيادة معدلاته بما يتجاوز ٥ % سنويا فى سياق خطة التنمية الخامسة وما تلاها من خطط التنمية ، وما تشير الحاجة إلى الارتفاع بإنتاجية الفرد التى تتطلبها الثورة المعرفية ، وشروط السوق العالمية فى القدرة التنافسية والتصديرية ، وهذه كلها لا تحقق إلا من خلال تعليم جامعى متميز لخريجيه ولأبحاثه . وتحسب كذلك أن تتأصل وتتوسع وتتعمق آيات النهج الديمقراطى فى آفاق المجتمع ، سواء فى مجالسه التشريعية وفى تعددته السياسية ، وفى امتداد ذلك النهج فى التشاركية فى القرار والفعل فى مختلف المؤسسات بما فى ذلك مؤسسات التعليم الجامعى .. كذلك يتوقع أن تكون الجدارة والأهلية أساسا لاختيار الشخص المناسب فى المكان المناسب على مختلف المستويات ، وأن تسود الشفافية والمصارحة والأمانة فى مناخ العمل الوطنى وأجواء التعليم الجامعى .

- ونتوقع أن يتم تقويم ضمانات الجودة والأداء الجامعى من خلال المسارات التالية:
- سوف يتم قبول مشاركة الطلاب فى عمل تقويم أداء الأساتذة كما هو متبع فى بعض الجامعات الأجنبية ، ويعتبر تقويم الأساتذة فى عمليات التعليم جزءا لا يتجزأ من تقويمهم العام للترقية أو الحصول على جوائز .
 - تتيح الوسائط التكنولوجية قدرة كبيرة فى عمل تقويم سنوى ، تقوم به مجموعة من الأساتذة لمستوى الجودة والأداء فى الكلية ومختلف أقسامها فى ضوء معايير ومؤشرات كمية ونوعية ، على أساس منجزات الكلية المتحققة من مدخلاتها ومخرجاتها ، وكفاءتها الداخلية والخارجية ؛ اعتمادا على ما تضعه الكلية من سياسات وخطط لتنفيذها ، وتحدد فى هذا التقويم عوامل الإنجاز وصعوباته ، والتطلعات نحو المستقبل فى اقتراحات محددة ؛ بحيث تكون ضمانا لاستمرار عمليات التطوير والتجديد فى عمل الكلية .
 - تقوم الجامعة كل ثلاثة أعوام بتقويم شامل لأنشطتها المختلفة يнаط بها إلى لجنة محايدة رفيعة المستوى فى عضويتها من كبار رجال الفكر والرأى وممثلين لأعضاء مجلسى الشعب والشورى ورجال الأعمال لتقدير واقع المؤسسات الجامعية ، واقتراح ما تراه مناسبا لتحسين مختلف مكونات المنظومة الجامعية . ومن الممكن أن يتمخض هذا التقويم العام عند تحديد المستوى العام العلمى والتنظيمى لكل جامعة

على حدة ، مبينا مواضع التميز أو القصور في كل جامعة ، ووضع نظام لترتيبها على سلم الجودة والأداء .

وهنا يستعان في تقدير هذا المستوى بمعالم المشروعات الخمس والعشرين التي أقرها المؤتمر القومي للتعليم العالي المنعقد في فبراير ٢٠٠٠ م . ويستهدف هذا الترتيب تنمية روح التنافس والرغبة في التطوير بين مختلف الجامعات ؛ بما يحقق التناظر والتكافؤ مع المستويات العالمية في الجودة والأداء علميا ومؤسسيا .

إن هذا السيناريو للجامعة في المستقبل يشير إلى توقع حدوث تعاضم في الوفرات التعليمية والبحثية ، وفي المخرجات النهائية لهذا المستوى التعليمي ، كما سوف تتمايز التكنولوجيا المستخدمة ويتسع نطاق استخدامها وتوظيفها . ويحدث تآلف بينها وبين عناصر منظومة التعليم الجامعي وتدعيم هيكله الأساسية إداريا وفنيا واقتصاديا وتكنولوجيا وأخلاقيا .. يضاف إلى ذلك إعداد الكفاءات البشرية المتميزة وتساعد ثقة المجتمع في جامعاته التي سوف تغدو مصدرا للقوة المتولدة من العلم وتوظيف التكنولوجيا ، ومن سيادة العقلانية والتفكير العلمي على الجو الثقافي في مختلف فئات المجتمع وشرائحه .

ومن ثم تحتل الجامعة موقعها القيادي والريادي والتتويري وفي تطوير المجتمع في ضوء الرؤية الواضحة والمتكاملة لرسالتها وديناميات حركتها الفاعلة تعليما وبحثا وتثويرا لمساراتها ومسارات التنمية المستدامة ، كما يشيع التفاؤل والحماسة والاقتدار الجماعي لدى أعضاء هيئات التدريس في مستقبل كلياتهم وجامعاتهم وطلابهم . وهو ما يمثل في حد ذاته رصيда هائلا في دفع عمليات التطوير والتحديث . ومع استمرار حركة التطوير ، تتنامى المنجزات حافزة على المزيد من التقدم نحو تحقيق المزيد من الأهداف . ومن المعلوم أنه ليس هناك أروع من النجاح الذي يؤدي إلى تتابع المزيد من النجاح .

٣ - مناهج جامعية جديدة للألفية الثالثة :

اللحن المميز لمقالاتنا ومقولاتنا هو السعي الدائب لنشر الجديد والمتجدد في الأدبيات التربوية من الخبرات العربية والأجنبية في مجال التعليم بجناحيه الجامعي وما قبل الجامعي ؛ بغية تنمية الوعي والمعارف والقدرات لدى المهمومين والمهتمين من التربويين وغير التربويين منظرين وممارسين ميدانيين على حد سواء ، وبغية

إثراء الفكر فى الشارع التربوى والتعليمى تجديدا لمنظومة التعليم ، وتطويرا للأداء على كافة أبعاده ومستوياته وأبعاده .. لقد فرضت علينا مسئوليتنا المهنية زهاء ثلث قرن من الزمان من مسيرة التعليم أن نجوب قضايا الفضاء التربوى فكرا ورؤى فى التحام وتفاعل مع النظم التعليمية واقعا وممارسة واستشرافا للمستقبل .

وفى هذا المسعى تمتد الأفكار والخبرات والرؤى إلى مختلف مؤسساتنا التعليمية طلابا وأساتذة وقيادات ؛ حتى يتبلور للتنمية الشاملة رصيد تربوى محصنة الفكر الناقد والخبرات العريضة والممارسات المتنوعة ، وتصور متجدد دائما لسيناريوهات وبدائل المستقبل التربوى التعليمى المتنامى دائما بعباء قومى مخلص لله وللوطن ، يسمنه النظر الناقد والوعى الناقد والرأى الجسور يحرك ما أصاب التربية من أجواء راكدة، واجترار فى الفكر والممارسة ، وقد كان لذلك كله آثار وتداعيات سلبية فى حيوية المنظومة التربوية والتعليمية وتجديدها لمواجهة تحديات تعليم المستقبل ، تحقيقا لتطوير يبدأ بالإنسان ومن قيم عمل جديدة ، تؤمن بالعلم والمهارة واستخدام التكنولوجيا غايتها تنمية الإنسان وتسليحه وتأهيله واضعين فى اعتبارنا موقع مصر الجغرافى كنقطة اتصال ، تؤهلها لأن تلعب دورا عالميا سياسيا وتجاريا ، فهى فريدة فى موقعها الجغرافى ، متمتعة باستقرار حضارى واجتماعى وسياسى حاضنا وجاذبا استثماريا وإنسانيا ، وما وهبها الله من مميزات نسبية فى الزراعة والسياحة المتنوعة؛ الأمر الذى يفرض على التعليم المصرى بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى أن يثمر القدرات التنافسية للإنسان ؛ أن زيادة القدرة التنافسية ليست ممثلة فى مجرد الارتفاع بمستوى سلعة ما ، بل فى قيم عمل جديدة ومهارات عالية واستخدام فاعل للتقنيات المتقدمة وسبيل ذلك تعليم عصرى يشكل ويصنع إنسانا جديدا قادرا على التعامل مع التحديات المتجددة ، من خلال إيمانه بقيم التقدم ، ودعوته لتغيير الذهنية وتبنى أنماط سلوكية تتناغم مع توجيهات مصرنا .

إن ثقتنا وطيدة فى مؤسساتنا التعليمية التى توفر زادا خصبا فى تكوين إنسان الألفية الثالثة ، وتأصيل معارفه وثقافته ترسيخا لجذورها ونموا وامتدادا وتنوعا لفروعها وأغصانها وثمراتها ، ويقيننا أن قيادات التعليم تقع عليهم مسئوليات جسام فى إعداد وتكوين إنسان جديد بالمعرفة والفكر والخلق ؛ لكى يرسى قواعد مجده وعمله ،

ومن ثم يغدو قادرا على الإنتاج المبدع والمتميز الذى يثرى حضارته والحضارات الإنسانية فى مسيرة القرن الحادى والعشرين .

ولما كانت المعرفة قوة فلا مناص من التسليم بضرورة امتلاك هذه القوة ، والتخطيط السليم لاكتسابها وتمثلها وإنتاجها وتوظيفها فى مجالات التنمية الذاتية المستدامة ، التزاما بخصائص اقتصاد المعرفة وما يتطلبه ذلك من تنمية بشرية ذات كفاءات عالمية مبدعة ومقتحمة ، وهنا تتبلور رسالة الجامعة فى تكوين رأس مال علمى متجدد ، باعتباره مقوما مهما من مقومات البقاء والنماء الرئيسة والضرورية فى هذا العالم الكونى ، وحتى نواجه المخاطر ونواجه الضغوط التى تحاصر مصر ، باعتبارها إحدى دول الجنوب .. تلك الضغوط التى تضخها ظاهرة العولمة ، وهنا يصبح التعليم الحديث هو المنقذ الحقيقى وأهم مصادر القوة لاستثمار الإنسان عن طريق آفاق متطورة وجديدة لصياغة المناهج ، محاورها :

- تعدد وتنوع مصادر المعرفة فى إطار الثورات العلمية وتكنولوجية ومعلوماتية ، وما يرتبط بها من وسائط كالحاسوب وشبكات المعلومات والاتصالات ، وتحفيز علمية التعلم الذاتى ، ويتيسر عملية جمع الحقائق وتخزينها واسترجاعها وتصنيعها .

- التعليم للتمكن والتميز هو الحد الأدنى للمنتج التعليمى بعيدا عن تخريج أنصاف متعلمين حاصلين على تقدير (مقبول) فى عصر المعرفة ، وحتى تصبح لدينا جامعات متميزة فى تخصص معين ، لها شهرتها ومكانتها على المستويات المحلية والقومية والدولية فى مجال واحد .. التعليم أو البحث العلمى أو خدمة البيئة وتحديث المجتمع ؛ الأمر الذى يفتقر إلى أعضاء هيئات تدريس مرموقين وقيادات مبدعة ومعامل حديثة ومكتبات ذات تقنيات متقدمة ، وبرامج موقوتة للتحديث والتطوير لها فلسفة وقيادة وآليات ، بحيث يصبح لكل جامعة لحنها المميز لها بين الجامعات ، إلى جانب اهتمامها بالتخصصات الأخرى .

- وتماشيا مع ضرورات المنظور المعرفى الحديث والمتكامل من خلال مقرراته الدراسية ، وتوزيعها على السنوات الدراسية وأن تتضمن السنة الأولى فى كل كلية تغطية عامة لمقررات مشتركة لطلابها بمثابة متطلبات الجامعة ، بحيث تزواج وتلاقح بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية والتكنولوجية ، مع

ضرورة الالتفات إلى تحقيق وحدة المعرفة في السنوات التالية ، من خلال مقرر اختياري علمي أو تقني لطلاب الدراسات النظرية ، وآخر ثقافي إنساني لطلاب الدراسات العلمية .

- الدراسات العليا في الجامعات والتوسع فيها مرهون بإمكانات الجامعة المادية والبشرية ؛ شريطة إجراء البحوث في التخصصات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية مما تفرضه الاستخدامات التكنولوجية والثورة المعلوماتية لمواجهة الاحتياجات المتطورة للتنمية القومية داخل مصر وخارجها ، وعلى مستوى العالم العربي .

- من المتوقع أن تتغير ذهنية الأساتذة والقيادات الجامعية معا ؛ لنخطو خطوات نحو تجريب نظام الساعات المعتمدة في كل مقررات الجامعة العامة والتخصصية توطئة لتعميمه .

- ويتأتى مع ذلك التجديد اعتبار المكتبة مصدرا من مصادر التعليم ، وظهور المكتبة الإلكترونية التي يتوقع تعميمها على مستوى الكليات ، والعمل على تزويدها بالوسائل التعليمية الحديثة لتداول المعرفة وشبكة الإنترنت وتوصيلها بالمكتبات الوطنية والعالمية ، ناهيك عن تحديث الكتب والدوريات والمجلات العلمية شريطة أن يقوم على الخدمات المكتبية متخصصون في المكتبات والمعلومات ، كما يجب أن تزود هذه المكتبات سنويا بمؤلفات أساتذة كليات الجامعة عن طريق الإهداء توطئة للإعارة السنوية للطلاب . يثرى ذلك أيضا تزايد جهود الترجمة لعدد من المراجع العلمية الأصلية في كل تخصص ، والرسائل العلمية للمبعوثين العائدين إلى أرض الوطن كشرط للتعيين في وظيفة مدرس بالجامعة .

- لا تتطوى ثورات المعرفة والتكنولوجيا على مجرد أجهزتها ومعداتنا ، وإنما تحتضن منها راسخا للتفكير تنظيرا وتطبيقا ، حتى يجرى تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها المتعددة ، والتنوع في التوجيه النقدي والتجريبي والتحليلي والتركيبى والمنطقي والبنائي والتاريخي والمنظومي والتفاوضي والتأملي والتقييمي والإبداعي؛ باعتبارها موجهات لتوظيف المعرفة ومصادر وآلياتها . وذلك التفكير العلمي هو

الحصاد والثمرات التي تبقى في الذهن ، بعد أن ينسى خريج الجامعة ما تعلمه من معلومات متناثرة متقدمة دائما .

- وتتطلب ثورة المعلومات مراجعة وتطويرا لمناهج البحث العلمي ومن المفترض أن يعين تكوين الذهنية العلمية في مرحلة التخصص الدقيق وإجراء البحوث وتطبيقاتها على ذلك ، وهذا الوضع الجديد المنشود يستدعي الاهتمام بمناهج التداخل والتشابه والرؤية المنظومية ، والعلاقات الدينامية في دراسة الموضوعات وعلى محوري الزمان والمكان ؛ فضلا عما حدث من تطوير عالمي في مناهج البحث وسياقاته من نظريات النسبية والتعدد والكارثة والانقطاع والفوضى أو لاتساق البنية وهدايات الحس والبصيرة . وهذا يستدعي أن تزداد اهتمامات البحوث الجامعية تعليميا وإنتاجا بتوظيف هذه المناهج ، التي تعين عليها إمكانات تكنولوجيا المعلومات وآلياتها المعرفية المتطورة أبدا .

ما يبقى بعد ذلك هو أن المعيار الرئيسى في الترقيات واختيار القيادات الجامعية يصبح معتمدا على مدى الكفاءة والإنجاز ، والتمكن من مهارات الاتصال ، وطرق التعامل الذكى مع اللوائح والنظم الإدارية ، إذا أردنا لتوصيات المؤتمرات القومية لتطوير التعليم أن تتحول إلى واقع و حياة .

٤ - خطة مستقبلية للتطوير :

الجامعات المتناثرة في ربوع الأمة العربية هي جامعات الغد تستمد مقوماتها من طبيعة عصر المعلومات ، بل من سمات المستقبل القريب والبعيد ، والقدرات الضرورية لإنسان الألفية الثالثة ؛ أنه مع كل مرحلة من مراحل التطور تتغير منظومة التعليم ، حيث تختفى كثير من المهن والأعمال والمهارات ، وتولد أخرى جديدة تناسب المرحلة الجديدة من مراحل التطور .

إن ما نطرحه من فكر تربوى حيث لا بد وأنه يرفد مسيرة تطوير التعليم المتنامية ؛ لأن موقعه الطبيعي والمنطقى هو أن تتشغل به اللجان المعنية بهذا التطوير، ولأنه من الشائع والمألوف والنمطى أن تكون إبداعات المبدعين وكتابات الأدباء والمفكرين تقوم على خبرات أكاديمية ومسؤوليات تنويرية ، ولا تتطلب شغل الوظائف الإدارية أو قيادة اللجان العلمية .

ولأن الانشغال بالكتابة يتطلب معايير أخرى تقوم على سعة الإطلاع ، وتجديد الفكر ، وامتلاك الرأى ، والإيمان بالرأى الآخر ، وتتطلب غزارة فى الإنتاج العلمى من بحوث ودراسات ومقالات ومقولات . ويقوم الانشغال بالكتابة على النضال الاجتماعى المتواصل ، الذى يكسب صاحبه نضجا ووضوحا وعمقا ، يضاف إلى ذلك أن الانشغال فكرا وممارسة بالبحث والتطوير فى مجال التربية يجعل صاحبه خبيرا وفاقها يمتلك ناصية المنهجية العلمية ، والرؤى النقدية ، والحوار المتصل والنافع والمؤثر ، ناهيك عن الموضوعية والصدق والنزاهة ، وإيثار المصلحة العامة والجرأة الأدبية ، وكلها سمات ليست ضرورية لشغل المناصب القيادية والإدارية .

إن سنة الحياة هى التغير المستمر ، وإذا كان التغير فى الماضى بطيئا فهو فى الحاضر متسارعا ، وهو ما يخلق فجوة تتسع باستمرار بين الدول المتقدمة والآخذة فى النمو . وللتكنولوجيا طبيعة اقتحامية فهى تدخل الدول والمجتمعات ، سواء أكانت محتاجة إليها أم غير راغبة فيها ، بما تقدمه من سلع وخدمات جديدة ، وبما تولده من حاجات إلى سلع جديدة . والتكنولوجيا سريعة التطور ، وكذلك تتسارع الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة أكثر تعقيدا لذلك ، فهى تحتاج إلى قدرات عليا لخدمة الصيانة ؛ مما يرفع قيمة هذه الخدمة ويجعل استبدال السلع الجديدة بالسلع القديمة هو الأجدى ، كما أن أى تقدم تكنولوجى - مهما كان متواضعا - ينتج عنه اختفاء الحاجة إلى كثير من المهن والحرف وظهور الحاجة إلى مهن وحرف جديدة أكثر رقيا وتتطلب غزارة فى المعلومات .

إن دينامية العمالة وتغير مستوياتها يجعل الإنسان عرضة لتقادم معلوماته ومهاراته ، وعليه .. فإن الإنسان فى الألفية الثالثة يغير عمله مرات عديدة خلال حياته ، ويتطلب تعلما وتدريباً مستمرا ، بناء على ذلك التسارع المذهل فى الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية ، وما تحدثه من هزات عنيفة تفرض تطويرا مستمرا وكثيفا على منظومة التعليم بكل مستوياتها ونوعيتها فى الدول المتقدمة والآخذة فى النمو ، على حد سواء .

إن التطور فى المستقبل المنظور يشير إلى أن كثيرا من التكنولوجيا التى سوف تسود الألفية الثالثة لم تبتكر بعد ، رغم أن القليل من التكنولوجيا الحديثة موجودة الآن فكرا ، وعلى لوحات الرسم ، وبين المعامل .

ومن أمثلة ذلك :

- طيران مفرط الصوتية (أعلى من خمسة أضعاف سرعة الصوت) .
- مواد مخلقة من صنع الإنسان جديدة كالألياف الضوئية والبلورات السائلة ، وألياف الكربون - كربون ، والخزفيات مفرطة الموصلية الكهربائية وخلايا الوقود والبلورات والقاطرات التي ترتفع فوق وسادات مغناطسية .
- الميكرو الإلكترونيات وأجهزة وبرامج الواقع الافتراضي والمحاكيات والكمبيوتر في أجياله المتقدمة ؛ للتعرف على الأبعاد الثلاثية والصور والأصوات والتعامل معه باللغة العادية دخولا إلى استخدام الفوتون ، والمواد الحيوية وتكنولوجيا النانو (التصغير الشديد) والذكاء الاصطناعي والمحاكيات والميكروميكانيكيات ، والتركيب الاختياري الانتقائي للمواد .
- هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية بأفاقها التي يصعب تصورها .
- تزايد استخدام الطاقة ، والبحث عن مصادر جديدة ، والبحث عن التحكم للاندماج النووي .
- تزايد إنتاج وتوليد المعرفة واكتشافها من خلال الكون اللانهائي ، والاعتماد على المعرفة في الإنتاج وتوليد السلع والخدمات .
- الاتصالات اللاخطية عبر الأقمار الاصطناعية والتليفون النقال والتلفاز التفاعلي ، والمنظومات التي تسمح بالحوار عبر المحيطات صوتا وصورة .
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات عابرة للحدود والتجمعات الاقتصادية .
- وبناء على ما تقدم - وقبل أن يتحول المجتمع إلى مجرد مستخدم ومستهلك ، وقبل أن يفقد استقلاليته ويقع في براثن التبعية - يجب أن يكون خريج الجامعة في الغد يمتلك القدرات التالية :
- استقلال الفكر والتخلص من التبعية الفكرية ، والكتاب الجامعي المصدر الوحيد للمعلومات والمعارف .
- التصور والتخيل والمبادأة .
- التفكير الناقد وصولا إلى التطوير .

- التفكير الابتكاري استهدافا لتوليد المعلومات ، واستخراجها من الكون ، وتحويل هذه المعلومات الى سلع وخدمات تغير من شكل الحياة .
 - التحليل المنطقي والاستنباط والاستقراء وصولا إلى صنع القرار .
 - العمل التعاوني ضمن فريق يتكامل بعضه مع البعض الآخر ، ومن مختلف التخصصات .
 - الاتصال والتعامل مع المجتمع بقيمه ومفاهيمه وطموحه وتراثه .
 - تصور الحلول المتنوعة المفتوحة النهاية ، حيث وجود أكثر من حل لكل مشكلة ، ولكل حل أحسن منه .
 - تقبل مسئولية الإسهام في إحداث تغيير نحو الأفضل .
 - الأخذ بمبدأ لانهائية المعلومات والتعلم المستمر لاحتمال تغيير العمل نتيجة لتغيير المعارف والتقنية .
 - استمرار رفع القدرة الذاتية للفرد كضرورة حياة .
 - التعامل مع العصر بأساليبه وأدواته وأجهزته وقيمه وأنماطه خصوصا وسائل تكنولوجيا المعلومات والمستشعرات .
 - الدخول إلى عصر التكنولوجيا النانو ، يستلزم أدوات قياس واستشعار غير معروفة حتى الآن .
 - وضع الفروض والنماذج والمحاكاة كأدوات لتوليد المعلومات .
- وتؤكد الجامعة ، من خلال الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي الصادرة في فبراير عام ألفين ، أن الإنسان الذي يعيش في مجتمع ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان والمؤمن بالعلم وسيلة لحل مشاكله هو إنسان الغد . والجامعة معنية بذلك ، فهي منبع العلم والفكر والمعرفة والثقافة ، وهي المسؤولة قبل غيرها عن استمرار التطور الحضاري للمجتمع ، من خلال المعلومات التي يولدها أعضاء هيئة التدريس والطلاب ؛ نتيجة لبحوثهم لاكتشاف المزيد من قوانين الطبيعة والتطور الاجتماعي والثقافي ، أو من تحويل هذه النظريات إلى ابتكارات تكنولوجية وتطوير

الموجود منها ، كما تقوم الجامعة بنشر نتائج هذا الجهد ؛ ليحدث تفاعله فى رفع مستوى الحياة والمستوى الثقافى والعلمى .

إن الجامعة المصرية فى خمس السنوات الأخيرة لا تزال تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، ولا تزال تسعى نحو تأكيد حرية تخطيط الجامعة لمسار مستقبلها ، وإدارة مؤسساتها ، وتدبير مواردها المالية ووضع قواعد الأداء بها باستقلال عن النفوذ السياسى أو تدخل من ذوى النفوذ ، سواء فى الجهاز الحكومى أو الحزبى .

إن الجامعة بمنظوماتها وآلياتها هى المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجى لمصيرها ؛ فهى القادرة على التنبؤ المستقبلى لمسار العلم والاحتياجات والتصدى للتحدى الحضارى الذى يفرضه تطور المجتمع ، وهى التى تصنع قواعد الأداء والممارسات والتحكم لتحقيق الجودة الشاملة، ولتكون بحق مركز تميز للبحث والتعليم. إن مجتمع المعلومات يحتاج إلى ٣٠ % من القوى العاملة من العلماء من العلماء والمطورين على مستوى رفيع من القدرات ، وأن ذلك يستلزم مناخا خاصا وإمكانات وآليات وتمويلا كافيا ؛ حتى تستطيع الجامعة القيام بمسؤولياتها كاملة وبكفاءة وفاعلية ، حتى تتمكن من الوفاء بالمطلوب منها .

إن جامعاتنا وهى تشرب إلى الغد تضع لنفسها قوانينها وقيمتها وممارستها وأسلوب أدائها ، وتقييم هذا الأداء ضمن مرجعيات واضحة ومحددة . وبعض هذه المرجعيات خاص بالإمكانات من مبان ومعامل ومكتبات وأنشطة ثقافية واجتماعية ، وبعضها خاص بأعضاء هيئة التدريس لتحديد أعدادهم ومؤهلاتهم ورفع قدراتهم الذاتية وتحديد عبء التدريس والبحث العلمى ، وكذلك للطلاب .

إن أهم المرجعيات التى تعتقد أن لجان التطوير تتدارسها والمزمع مناسبتها للمستقبل المنظور ، هى :

١ - الإمكانات المادية :

حجرة محاضرات لطلاب الإنسانيات .

(١٠) أمتار مربعة لكل طالب .

حجرة رسم لطلاب الفنون.

- (٨) أمتار مربعة لكل طالب - معامل ومعارض الأحياء .
- (٢٠) مترا مربعا لكل طالب - معامل لطلاب العلوم .
- (٢٣) مترا مربعا لكل طالب - معامل لطلاب الهندسة .
- (٣٥) مترا مربعا لكل طالب .
- فصل للمحاضرة من (١,٥ - ١,٥) مترا مربعا لكل طالب .
- إسكان طلابي (من ٨ - ١٦) مترا مربعا لكل طالب .
- مساحة خضراء وملاعب ضعف مساحة المباني .
- مكتبة تسع ١٠ % من الطلاب للاطلاع وخمسة عناوين كتب مراجع لكل مقرر دراسي .
- علاوة على كتاب الطالب والدوريات ومزودة بمكتبة للأقراص المدمجة والموسيقى وأجهزة تكنولوجيا المعلومات .
- معامل للبحوث المتقدمة .
- حديقة معمل .
- إمكانات المسرح وحمامات سباحة وتغذية وممارسة الرياضة والرعاية الطبية الشاملة والكافية .

٢ - أعداد الطلاب :

يتراوح أعداد الطلاب بالجامعة بين أربعة آلاف إلى أربعين ألف ، وثالث هذا العدد في الدراسات العليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) وتتزايد هذه النسبة باستمرار . وهنا نشير إلى زيادة عدد الجامعات في مصر إلى ثلاثين تزداد إلى ستين جامعة تدريجيا حتى عام ٢٠٢٠م ، مع تخفيض عدد الطلاب إلى ما لا يزيد عن أربعين ألف لكل جامعة ، وبحيث يصل أعداد المتخرجين في تخصصات العلوم والهندسة إلى ٢٥ % ، وتزداد هذه النسبة كلما تعمقنا في عصر المعلوماتية ، كما يزيد الطلب على تخصصات الخدمات ، والتي تشمل الأنشطة الاقتصادية من بنوك وتأمين وسياسة .

وهنا لابد إلى الالتفات إلى الدراسة بنظام الساعات المعتمدة مع توسيع قاعدة الاختيار ، حتى تتاح للطلاب دراسة عديد من التخصصات ، وسهولة ومرونة تحويل المسار الدراسي بالقضاء على فكرة السلم التعليمي ، والأخذ بفكرة الشجرة التعليمية .

٣ - الهياكل العلمية والإدارية :

جامعة أقسام لا جامعة كليات ؛ أى إن الهياكل العلمية تكون على هيئة أقسام تضم أعضاء هيئة التدريس من ذوى التخصص الواحد أو التخصصات المتقاربة . ويصبح القسم العلمى هو المسئول عن نشاطه العلمى البحثى والتعليمى ، وله مسئولية اعتبارية نحو تقدم العلم ، وأن يتمتع باللامركزية فى صنع قراره وإدارة شؤنه المالية والإدارية داخل إطار تخصصاته ، وأن يكون للقسم العلمى تخطيط استراتيجى .. يحدد مسار بحوثه وتنمية القدرة الذاتية لأعضائه ، ووضع السياسة التعليمية .

ويخضع القسم لتقييم دورى لأدائه من السلطات العليا فى الجامعة ولرئيس القسم القيادة العلمية ، ولتحقيق مرونة الاستجابة للتطور يجب أن يمنح القسم سلطات اقتراح مقررات دراسية أو إنشاء نشاط بحثى فى اتجاه محدد ، وأن يخصص له تمويل مستقل بإدارته . والانتقال بالتعليم إلى أسلوب حل المشكلات والتفكير الناقد والتفكير الابتكارى ، يضع على القسم العلمى مسئولية تعديلا فى مساره باستمرار من خلال أسلوب التعليم ، واستعمال أنشطة تكنولوجيا المعلومات ومصادر المعرفة المتنوعة .

وهنا يفضل التأكيد على ما يلى : الأخذ بفكرة المحاضرة التفاعلية - وبامتحان الكتاب المفتوح - وإلغاء الكنترول - تكثيف استخدام الكمبيوتر وأدوات التكنولوجيا المعلومات - استخدام المعامل وكتابة التقارير وعقد دورات وورش عمل ، وأساليب حل المشكلات والبحوث .

٤ - أما مهمة الهياكل الإدارية :

فهى تسهيل العملية التعليمية البحثية ولصناعة القرار الديمقراطى ، وتخطيط وصيانة الحرم الجامعى ، وإيجاد آليات لتقييم الأداء والتحكم ، وإثراء النشاط الطلابى ثقافى اجتماعى رياضى ، ثم الإسكان والتغذية والرعاية الصحية والاستجابة للمتطلبات المتغيرة .

٥ - أعضاء هيئات التدريس :

هم قلب العملية التعليمية النابض والبحث العلمى والتعليمى . وهنا نرى أن يكون ٣٥ % من عبء عضو هيئة التدريس للتدريس للبحث العلمى ، ومعدل محاضراته ثمانى ساعات أسبوعيا للأستاذ ، وتفرغ ٤٠ ساعة أسبوعيا .

وعند تقييم عضو هيئة التدريس يراعى : البحث العلمى والنشر وحضور المؤتمرات العلمية والإسهام فيها - الكفاءة فى التعليم - الاشتراك فى الأنشطة - الالتزام بالقيم الجامعية - تفرع ٧٥ % على الأقل من أعضاء هيئة التدريس للبحث والتطوير - نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب (١ - ١٠) فى المحاضرات وتتنخفض إلى (١ - ٥) فى المعامل - يخدم عضو هيئة التدريس سكرتارية ومكتبة وكمبيوتر وفنيين للمعمل وأدوات تكنولوجيا المعلومات - مرتب يفوق إن لم يواز القاضى .

أما الطلاب .. فإنهم يختارون بمعايير موضوعية ، تساعد فى اختيار مصيرهم وتخصصاتهم واختيار المقررات الدراسية ؛ بحيث يكون مسئولا عن مصيره - التخلص من مكتب التنسيق - اختبارات قبول من قبل الجامعة - اختبارات ميول - مقابلات شخصية لتعرف مستويات القدرات - يتم تكوين الطالب علميا وثقافيا ورياضيا واجتماعيا فى إطار أخلاقى ، يتمتع بالحرية والاستقلال، ويتدرب على التعلم وحل المشكلات والتفكير الناقد والإبداعى والعلمى والعمل الفريقى - الامتحانات تكون مفتوحة مكشوفة تعطى تغذية راجعة ومتنوعة شفوية علمية تحريرية مشروع وبحث .

ما يبقى هو التمويل، ويتم من خلال التمويل الحكومى دفعة واحدة كل عام يترك للجامعة حرية التصرف فيها - المنح والهيايا وتمويل البحوث من الهيئات والشركات واستثمار الجامعة لإمكاناتها ومراكزها العلمية ، وتوفر البنوك الرسوم للطلاب ، على أن يسدها بعد تخرجهم فى الجامعة تضع الجامعة لوائحها فى إطار اللامركزية والمرونة وآليات الرقابة والمتابعة والتقييم الدائم للأداء ، والتخطيط الاستراتيجى للمستقبل .

ونود أن نؤكد هنا أن الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فى فبراير عام ٢٠٠٠ للميلاد جاءت تصورا علميا وعمليا لمسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى المتنامية ، تصف الواقع والمتوقع ، وتسعى لتحديث مصر بتسليح الإنسان المصرى بالمهارات والقدرات ، ومطلوبات الألفية الثالثة ، كما أنها خمسة وعشرين مشروعا يتم تنفيذها فى إطار خطط زمنية متدرجة موقوتة ؛ الأمر الذى يفرض على قيادات الجامعات المصرية وأساتذتها من أصحاب الفكر والرأى المشاركة الفعالة بالبحث العلمى والحوار البناء تفعيلًا لتلك المشروعات المطروحة على الساحة التعليمية ، على اعتبار أن التعليم هو المشروع القومى لمصر .

ولعل الجهود المتواصلة التي يقوم بها وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي؛ من أجل تعميق الوعي بأدوار الجامعات من خلال لقاءاته وحواراته مع أساتذة الجامعات خلال المواسم الثقافية وافتتاح المؤتمرات القومية ، ولقاءاته الإعلامية فى المجالس التشريعية - بل فى مقالاته ومقولاته الصحفية - هو ما يدعونا إلى المشاركة الفعالة تأكيدا على أن دور أستاذ الجامعة لا بد وأن يتناغم مع دور الجامعة ، الذى يتجسد فى أربع وظائف أساسية :

- أن تعد الطلاب للبحث والتدريس .
- أن توفر مساقات تدريب تلبي حاجات الاقتصاد والحياة الاجتماعية .
- أن تكون مفتوحة للجميع ، بحيث تغذى جوهر التربية مدى الحياة بأوسع معنى .
- أن تعلن عن رأيها فى المشكلات الأخلاقية والاجتماعية كمؤسسات مستقلة ومسئولة تمارس نوعا من السلطة الفكرية التى يحتاجها المجتمع لتساعده على التأمل والفهم والفعل معا .
- إن تحديث كليات التربية وتطوير أدوارها وبرامجها ، وتسليم أداؤها ، والانتقال إلى الألفية الثالثة هو ما يشكل فى مجمله المشروع الثالث من المشروعات الخطية الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، وعليه .. فإن البرنامج المقترح لتطوير الأداء بكل كليات التربية ، والذى يدور وفق أدوار الجامعة هو إسهامه علمية تربوية على مسيرة تطوير كليات التربية ، علها تتقلنا من الوضع القائم إلى المستقبل القادم .

ويمكن عرض هذا البرنامج كما يلى :

أولا : إعلاء وظيفة التعليم :

١- تفعيل فكرة التأليف المشترك للكتاب الجامعى فى أقسام الكلية مع إنشاء مستودع للكتاب الجامعى فى الكلية ، يتم من خلاله الإشراف العلمى والمالى على هذه الكتب محافظة على حقوق الطلاب ، واحتراما لمظهر أعضاء هيئة التدريس والتقاليد الجامعية .

٢- متابعة تنفيذ الجداول الدراسية حضورا وانصرافا للسادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، عن طريق مكتب يخصص لذلك باستخدام آلية الاستثمارات المؤرخة ،

التي يوقع عليها الأساتذة والطلاب في كل محاضرة وتسلم لمكتب المتابعة ؛ خاصة في الفترة المسائية .

٣- إلزام كل قسم علمي بإعلان قوائم انتظار لأساتذة محددة باليوم والساعة (٤ ساعات أسبوعيا) ؛ تيسيرا لمقابلات الطلاب ومناقشة مشكلاتهم العلمية والمجتمعية ، ولربط الطلاب المعلمين بأساتذتهم .

٤- إنشاء مكاتب للأقسام العلمية عن طريق الإعارة السنوية من مكتبة الكلية ، والبحث عن موارد مالية لتزويد كل قسم علمي بأحدث الدوريات المتخصصة عربيا وعالميا لانشغال أعضاء هيئة التدريس بقضايا العلم ، وتزويد هذه المكاتب بالمطبوعات والوثائق الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم ؛ تنمية للوعي بالمفاهيم والمعلومات والقضايا المثارة على ساحة تطوير التعليم المصري المتنامية .

٥- إنشاء مركز للكتاب المدرسي يتم تزويده بنسخة من كل كتاب مدرسي تصدره وزارة التربية والتعليم سنويا في الصفوف الدراسية والمواد الدراسية والمراحل التعليمية ، يمكن للأساتذة استخدامه في تنمية المهارات الأكاديمية اللازمة للطلاب في كل قسم علمي؛ خاصة في الفترتين الثالثة والرابعة عند خروج الطلاب للتربية العلمية، لربط ما يدرسه الطلاب بما يقومون بتدريسه في المدارس ، ولمناقشة تلك الكتب المدرسية وتحليلها قبل تخرج الطلاب في كلية التربية .

٦- وضع نظام فعال للتربية العلمية يقوم على :

* إعداد دليل للتربية العملية عن طريق قسم المناهج وطرق التدريس يوزع على الطلاب مع بداية مرحلة التربية العلمية بالفرقة الثالثة ، كما يوزع على السادة المشرفين ، وبحيث يتضمن أهداف التربية العملية وخطة تنفيذها واستمارات التقويم الخاصة بمدير المدرسة والموجه الفني .

* إنشاء مكتب للتربية العملية بالكلية يشرف عليه أساتذة قسم المناهج وطرق التدريس ، ويضم المعيديين حسب تخصصاتهم ، وثلاثة من الموظفين بالكلية ،

ليقوم باختيار الأساتذة المشرفين والمدارس ، التي سيتم التدريب بها وتوزيع الطلاب على هذه المدارس ومتابعتهم .

* استخدام التدريس المصغر للتدريب على المهارات التدريسية وتفعيلها ، قبل الخروج إلى المدارس للتربية العملية .

* عقد دورات ولقاءات تناقشية دورية للسادة المشرفين ؛ حتى يتم الربط بين ما يدرسه الطلاب في الكلية وما يقومون بتنفيذه في المدارس ، بحيث يقوم بالمشاركة في اللقاءات التناقشية أساتذة كلية التربية أكاديميون وتربويون .

ثانيا : ترشيد الدراسات العليا :

- إعداد خريطة قومية بالمشكلات والقضايا التربوية والتعليمية المطروحة على الساحة والتي تواجه مسيرة تطوير التعليم العالي ، والبحث العلمي والتربية والتعليم وذلك بين الوزارات المعنية والمؤسسات التربوية .

- إعداد قاعدة بيانات كمبيوترية بالبحوث التربوية والنفسية التي نوقشت بكليات التربية في مصر ، كذلك المسجلة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه منعا لتكرار هذه البحوث ، وإعداد دليل بها يتم تجديده سنويا .

- تيسير الالتحاق بالدراسات العليا لإعداد الرسائل العلمية أمام الطلاب الوافدين داخل كليات التربية الأم ، والتي تزخر بكبار الأساتذة بغية توطيد العلائق العلمية والثقافية بين كليات التربية في جامعات امتنا العربية وكلية التربية الأم ، وحتى يصبح هؤلاء الوافدون رافدا للتمويل المالى . وفى هذا الصدد يتم تعيين مسئول إدارى فى الكلية ، لتولى مسئولية التوجيه والإشراف على الشؤون التعليمية للوافدين .

- التوسع فى الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، بين كليات التربية بفلسطين وكليات التربية فى مصر ، مع الالتزام بنظام إدارى سليم .

- تفعيل المشروعات الخمس والعشرين المقترحة لتطوير منظومة التعليم العالي ، عن طريق :

* تشجيع طلاب الماجستير والدكتوراه بالتسجيل فى هذه المشروعات ، وتقديم دراسات علمية وظيفية فيها .

* عقد ندوات ولقاءات بين أعضاء هيئة التدريس لمناقشة هذه المشروعات ؛ وصولا إلى توصيات عملية حيال كل مشروع منها .

ثالثا : تنشيط وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة :

- الاتفاق على خطة للموسم الثقافى .. تشارك فيها أقسام الكلية كل بحسب الأهداف الموضوعية له ، مع مراعاة القضايا الحيوية المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية .

- القيام بأنشطة تدريب المعلمين والقيادات التعليمية بالإفادة من خبرات الأساتذة مشاركة بجهود وزارة التربية والتعليم والمدارس الأجنبية فى البيئة المحيطة بالكلية، وكذلك تقديم استشارات تربوية ونفسية .

- توجيه اتحاد الطلاب نحو القيام بأنشطة إنتاجية ، من أهمها إنشاء مكتب للتصوير ، يستغل عائده للطلاب المحتاجين والمشاركة فى أنشطة محو الأمية بالتعاون مع الهيئة المختصة

- تحسين إنشاءات الكلية وأساسها التربوى ، عن طريق الاتصال برجال الأعمال المهتمين بالتربية ، وكذلك أصحاب الجامعات الخاصة .

- تنمية الذوق العام للطلاب المعلمين عن طريق الاتصال بالقائمين على الأنشطة الفنية بوزارة الثقافة ووزارة الإعلام لحضور أنشطة الأوبرا والموسيقى والمسرح بأسعار مخفضة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

- إنشاء مجموعات دراسية لطلاب الثانوية العامة ، يقوم على تنفيذها كوادر أعضاى هيئة التدريس تحت إشراف الأقسام الأكاديمية بالكلية ؛ خاصة وأن كثيرا من أساتذة الكلية يمتلكون الخبرة فى امتحانات الثانوية العامة .

إن الأدوار المنتظرة من كليات التربية على هدى من أهداف الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى تدعونا إلى أهمية مراجعة برامجنا ومناهجنا ؛ حتى تتناغم مع مطلوبات عصر المعلومات ، ومطلوبات المدارس المصرية الحديثة ، ثم مراجعة

أقسامها وشعبها العلمية حتى تساير مطلوبات وحدة المعرفة ، والعلوم البيئية ، والتكنولوجية ، والعناية بالطفولة وتعليم البنات ، ومحو الأمية أبجدية ومهنية وثقافية وتكنولوجية ، وتعليم الكبار ، ثم مراجعة المهارات والقدرات والاتجاهات التي يكتسبها الطلاب المعلمون للتعامل الراشد مع مجتمع القرية الكونية الصغيرة ، من حيث : إتقان اللغات الحية ، ومهارات الكمبيوتر والإنترنت ، والتفاوض وحسن التعامل مع الآخر ، والخدمات الإرشادية للفئات الخاصة ، ومهارات الحياة ، والإنتاج والتسويق ، وإدارة المشروعات الصغيرة ، وإنتاج البحوث ، وعلوم البيئة وتقدير الفنون الرفيعة وممارستها .

ولابد لمعلم المستقبل أن يمتلك الدعامات الأربع التي ينهض عليها التعليم : التعلم لنكون ، وتعلم كيف نعرف ، وتعلم كيف نعمل ، ثم تعلم العيش معا بغية استغلال المواهب المخبأة داخل كل طالب معلم . ثم إن على كليات التربية أن تصبح مراكز للمعرفة ، وأماكن للتدريب والتأهيل التربوي والنفسى ، وبيوت خبرة لإنتاج الأدوات والوسائل اللازمة لتعليم جيد المستوى ، والكتب ، والوسائل الحديثة للاتصال ومركز إشعاع تربوي وثقافى فى البيئة المحلية ، وعليها أن تتواصل فيما بينها من ناحية للوقوف على ما تحققه بعض هذه الكليات من نجاحات ، ثم التواصل مع المدارس وعيا بها ، وتمحيصا للفكر التربوي الحديث ، من خلال قاعات الدرس ومزارع الفكر البشرى ، وترشيدها لبرامج إعداد المعلمين فى ضوء مطلوبات الواقع المتجددة أبدا ، بل وربط المعلمين بكل جديد فى الفكر التربوي الحديث ، وحلا لمشكلات الواقع ولتفعيل المؤسسات التعليمية حرصا على منتج تعليمى جديد ، وتوصلا مع المدارس الأجنبية والخاصة والتجريبية فى إطار البيئة المحلية؛ من أجل تبادل الخبرات ، وتطوير الأداء التعليمى ، وتعميق الوعي بأهمية مشاركة التعليم غير الحكومى فى تنمية مسيرة تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى ، وبغية إنشاء مدارس نموذجية وتجريبية تابعة لكليات التربية باعتبارها مصنعا للاختبار والاختيار والتجريب ، ووصولاً إلى " فترينات تربوية " من حيث الأبنية والأفنية والأنشطة والبرامج وأنماط المعلمين والمتعلمين والإدارة والإشراف التربوى والمتابعة والاعتماد .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

- ١- إبراهيم ، عبد الرحمن ، و طاهر عبد الرازق : تصميم المناهج وتطويرها ، نماذج وتطبيقات ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ .
- ٢- أبو شهبة ، محمد بن محمد : السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة ، دمشق ، دار القلم ، ١٩٩٦ .
- ٣- أبو عميرة ، محبات : الإبداع فى تعليم الرياضيات ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٢ م
- ٤- أبو المجد ، أحمد : حوار لا مواجهة ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ .
- ٥- أندرسون ، لوريك : إنماء فعالية التدريس (ترجمة أحمد شبشوب) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤١٥ هـ .
- ٦- برلاين ، أ.د. : علم النفس المعرفى ، الصراع والإثارة ، وحب الاستطلاع ، (ترجمة كريمان بدير) القاهرة ، عالم الكتب .
- ٧- بهاء الدين ، حسين كامل : التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ .
- ٨- البيلاوى ، حسن : علم اجتماع التربية المعاصرة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ .
- ٩- جروان ، فتحى عبد الرحمن : تعليم التفكير مفاهيم وتطبيقات ، عمان دار الكتاب الجامعى ، ١٩٩٩ .
- ١٠- دعدور ، محمد : المنهج الدراسى وبناء الإنسان العربى ، المنصورة - مصر ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٢ .

- ١١- دى كويلار ، خافيير بيريز : التنوع الإنسانى المبدع ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ١٩٩٥ .
- ١٢- ديلو، جاك : التعلم ذلك الكنز المكنون ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩١ .
- ١٣- زحلان ، أنطوان : احتياجات العالم العربى المستقبلية من القرن العشرين ، عمان ، منتدى الفكر العربى ١٩٨٨ .
- ١٤- سلام ، عبد الحميد : مجال الاتصال واتخاذ القرار فى الإدارة التعليمية ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٨٥ .
- ١٥- شحاتة ، حسن : التعليم الجامعى والتفويم الجامعى بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٤٢٢ هـ .
- ١٦- الشرقاوى ، أنور محمد : العمليات المعرفية وتناول المعلومات ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤ .
- ١٧- شوق ، محمود أحمد : تربية المعلم للقرن الواحد والعشرين ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٦ هـ .
- ١٨- الطحلاوى ، محمد رجائى ، ويحيى إبراهيم : رؤية فى الإدارة الجامعية وقيادتها ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ، ١٩٩٥ .
- ١٩- طنطاوى ، محمد سيد : أدب الحوار فى الإسلام ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٩٨ .
- ٢٠- عثمان : سيد أحمد : الإثراء النفسى ، دراسة فى الطفولة ونمو الإنسان ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ .
- ٢١- على ، نبيل : الثقافة العربية وعصر المعلومات ، الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠٠١ .
- ٢٢- عمار ، حامد : الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦ .

- ٢٣- العيسوى ، إبراهيم : التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ .
- ٢٤- الغنام ، محمد أحمد : " التفكير الاستراتيجى فى التربية " ، التربية الجديدة ، أبريل ١٩٨٣ .
- ٢٥- فور ، إيدجار وآخرون : تعلم لتكون (ترجمة حنفى عيسى) اليونسكو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، ١٩٧٦ .
- ٢٦- كورنيش ، إدوار : المستقبلية مقدمة فى فن وعلم فهم وبناء عالم الغد (ترجمة محمود فلاح) دمشق ، وزارة الثقافة ، ١٩٩٤ .
- ٢٧- كوميليان ، كريستيان : " تحديات العولمة " (ترجمة نادية جمال الدين) اليونسكو ، مستقبلات ، مارس ١٩٩٧ .
- ٢٨- المجالس القومية المتخصصة : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، المجلدات ، ١٩٩٠ .
- ٢٩- المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، (الدورات ١٩ - ٢٦) من ١٩٩١ - ١٩٩٩ .
- ٣٠- محمد ، نادية عبد العظيم : الاحتياجات الفردية للتلاميذ وإتقان التعلم الرياض ، دار المريخ ، ١٩٩١ .
- ٣١- محمود ، زكى نجيب : ثقافتنا فى مواجهة العصر ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٧ .
- ٣٢- المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج : صيغة موحدة لأهداف المواد الدراسية ، الرياض ، ١٩٨٤ .
- ٣٣- المركز القومى للبحوث التربوية : تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢ .
- ٣٤- مكاوى ، حسن عماد : تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى عصر المعلومات ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٣ .

- ٣٥- مكتب التربية العربى لدول الخليج : تعليم المواطن الأمريكى من أجل المستقبل ، الرياض ، ١٩٨٩ .
- ٣٦- مينا ، فايز مراد : التعليم فى مصر الواقع والمستقبل ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠١ .
- ٣٧- نبيه ، محمد صالح : المستقبل والتعليم ، القاهرة ، دار الكتاب المصرى ، ٢٠٠٢ .
- ٣٨- وجيه، حسن : مباريات التفاوض فى مواجهة آليات التسلط والتطرف ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧ .
- ٣٩- وهبة ، مراد : فلسفة الإبداع ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٦ .

ثانيا : المراجع الإنجليزية :

- 1- Academic American Encyclopedia, Carolier Incorporated, Danbury, Connecticut, 1995 .
- 2- Camble A.B: **Applied Chaos Theory, A Paradigm for Complexity**, Washington Academic Press 1993.
- 3- David H. & Hopkins D. **The Empowered School : The Management and Practice of Development Planning**, London Cassel Educational Limited, 1991 .
- 4- Gayeski, D.: **Multimedia for Learning**, New York, McGraw Hill, 1993.
- 5- Glatthorn, A.: **Curriculum Leadership**, Horesman and Company U.S.A 1987.
- 6- Hofstetter, F. **Multimedia Literacy**, New York, McGraw Hill, Inc. 1995.
- 7- Johnson, K.: **Understanding Communication in Second Language Classroom**, Cambridge University Press U.S.A 1995.

- 8- Kial, L. & Elliott, E.: **Chaos Theory in the Social Sciences, Foundations and Applications**. Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1996.
- 9- Light, P. Sheldon, S. And Woolhead, M. (eds.) **Learning to Think**. London : Routledge, 1991.
- 10- Merriam, Webster: **Encyclopedia of Literature**, U.S.A 1995.
- 11- Pulliam, J. : **History of Education in America**, New Jersey Prentice – Hall, Inc., 1999.
- 12- Simon, C. & Dionysios, C. : **Multimedia Programming Objects Enviroments**, New York 1995.
- 13- Snow, M. A. And Brinton, D.M **The Content – Based Classroom : Perspectives on Integrating Language and Culture**, Addison Wesley Longman Publishing Company, 1997.
- 14- Tway, L: **Multimedia in Action**, New York, Academic Press Inc., 1995.
- 15- UR,R : **A Course in Language Teaching**, Cambridge University Press, 1977.
- 16- Vaughan, T.: **Multimedia Making it Work**, McGraw Hill, California, 1994.
- 17- Wright, A. **Storytelling with Children**. Oxford University Press, 1995.